JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة متقدمة في السياسات العامة والعلاقات الحكومية

20 – 31 ديسمبر 2026

شرم الشيخ

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة متقدمة في السياسات العامة والعلاقات الحكومية

المرجع: 313_10515 **التاريخ:** 20 – 31 ديسمبر 2026 **المكان:** شرم الشيخ **الرسوم:** GBP 8000

السياسات العامة والعلاقات الحكومية دورة تدريبية متقدمة مدتها أسبوعين لمديري الشؤون العامة ومستشاري السياسات وقادة العلاقات الحكومية الذين يمثلون مؤسساتهم في نقاشات السياسات، ويبني كل مشارك فيها استراتيجية للتواصل بشأن السياسات. فالتنظيمات تتغير اليوم بسرعة في الطاقة والمال والصحة والتقنية، والمؤسسات التي تشارك مبكرا تسهم في صياغة قواعد يمكنها العمل بها. وتقدم جوبيتر برايم للتدريب هذه الدورة للمتخصصين الذين يحملون صوت مؤسساتهم إلى مسار صنع السياسات.

لماذا تهم السياسات العامة والعلاقات الحكومية الآن

تشكل ثلاث قوى هذا العمل اليوم. فالحكومات تمضي بإصلاحات اقتصادية سريعة وتصدر استراتيجيات ولوائح وحوافز تغير شروط العمل. وصناع السياسات يلجؤون أكثر إلى المشاورات الرسمية قبل القرار، فبات للمذكرات المدعومة بالأدلة وزن يفوق الضغط غير الرسمي. واتسع اهتمام الجمهور والإعلام بمسالك التأثير، فارتفعت توقعات الشفافية في كل تواصل مع المسؤولين. والمؤسسات التي تتواصل بأدلة رصينة تكسب قواعد قابلة للتطبيق ومصداقية الشريك، أما المتأخرة فتواجه مفاجآت مكلفة وأضرارا بالسمعة. وتستند الدورة إلى الممارسات المعتمدة في تحليل السياسات، ومنها نموذج دورة السياسات وتحليل الأثر التنظيمي، بصيغة عامة لا ترتبط بمنظومة وطنية بعينها.

المستفيدون من السياسات العامة والعلاقات الحكومية

- المديرون الذين يقودون الشؤون العامة للمؤسسة ومواقفها من التنظيمات
- المستشارون الذين يحللون القواعد المقترحة ويكتبون أوراق المواقف والردود على المشاورات
- قادة العلاقات الحكومية الذين يديمون الحوار مع الوزارات والجهات التنظيمية والمشرعين
- موظفو الاتحادات المهنية الذين ينسقون مواقف الأعضاء في ملفات السياسات
- قادة الاتصال الذين يديرون حملات عامة تدعم أهداف السياسات

تجني إدارة الشؤون المؤسسية أو التنظيمية الفائدة الكبرى حين يحضر مستشارو السياسات وقادة العلاقات الحكومية وفريق الاتصال معا، إذ توحد استراتيجية واحدة التحليل والحوار والرسائل العامة.

قدرات السياسات العامة والعلاقات الحكومية

يدخل المشاركون مسار صنع السياسات بالأدلة والتوقيت المناسب والتحالفات، فيحولون مصالح مؤسساتهم إلى مقترحات يستطيع صناع السياسات الاستفادة منها.

- تقييم موقع القضية من دورة السياسات وتوقيت التدخل — اللجان التنفيذية
- تطبيق تحليل الأثر التنظيمي على القواعد المقترحة — صناع السياسات الذين يوازنون الخيارات
- بناء خرائط أصحاب المصلحة ومراكز القوة لملف السياسة — قادة العلاقات الحكومية
- تصميم أوراق المواقف والردود على المشاورات المبنية على الأدلة — الوزارات والجهات التنظيمية
- تحديد حملات الشؤون العامة الداعمة لأهداف السياسات — الاتصال والقيادة
- الموازنة بين معايير الشفافية والأخلاقيات في المناصرة — مجالس الإدارة ومسؤولو النزاهة

مصطلحات السياسات العامة والعلاقات الحكومية الأساسية

- دورة السياسات — مراحل وضع الأجندة والصياغة والقرار والتنفيذ والتقييم التي تمر بها السياسة العامة.
- تحليل الأثر التنظيمي — تقييم منظم لكلف اللائحة المقترحة ومنافعها ومخاطرها وبدائلها.
- ورقة الموقف — وثيقة موجزة تعرض رأي المؤسسة في قضية سياسية مع الأدلة والتوصيات.
- المشاورة العامة — دعوة رسمية من السلطات لإبداء الملاحظات على مسودة سياسة أو لائحة قبل اعتمادها.
- المناصرة — جهود منظمة للتأثير في قرارات السياسات عبر الأدلة والحوار والدعم العام.
- إدارة القضايا — رصد قضايا السياسات الناشئة مبكرا ومعالجتها قبل أن تتحول إلى أزمات.

السياسات العامة والعلاقات الحكومية يوما بيوم

اليوم 1: بيئة السياسات

- نموذج دورة السياسات — نقاط دخول المؤسسات في كل مرحلة
- الفاعلون في صنع السياسات — الوزارات والجهات التنظيمية والمشرعون والهيئات الاستشارية
- أجندات الإصلاح الاقتصادي والاستراتيجيات القطاعية — قراءة أولويات الحكومة
- الشؤون العامة مقابل الضغط المصلحي — حدود التواصل المشروع
- دراسات حالة من الطاقة والخدمات المالية — التواصل المبكر مقابل المتأخر

اليوم 2: أساليب تحليل السياسات

- تعريف المشكلة وخيارات السياسة — صياغة القضية بدقة
- خطوات تحليل الأثر التنظيمي — الكلف والمنافع والبدائل
- جمع الأدلة ومصادر البيانات — مدخلات موثوقة لصناع السياسات
- تقديرات كلفة الامتثال — قياس الأثر في الأعمال
- فحوص الأثر التوزيعي والاجتماعي — من يستفيد ومن يدفع

اليوم 3: خرائط أصحاب المصلحة ومراكز القوة

- خريطة أصحاب المصلحة حسب الاهتمام والتأثير — ترتيب أولوية الجهات
- خريطة مراكز القوة في مسارات القرار — من يوقع ومن يصوغ
- فرص التحالف مع الاتحادات المهنية — مواقف مشتركة
- أصوات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية — جهات مساندة مستقلة
- تحليل المواقف المعارضة — توقع الحجج المضادة والمقترحات المنافسة

اليوم 4: الكتابة لصناع السياسات

- بنية ورقة الموقف — القضية والأدلة والتوصية
- موجزات السياسات وملخصات الصفحة الواحدة — الكتابة لمسؤولين مشغولين
- صياغة الرد على المشاورات — الإجابة عن الأسئلة المطروحة
- التمثيل المرئي للبيانات في حجج السياسات — رسوم وجداول واضحة
- اللغة المبسطة والنبرة — صياغة بناءة لا صدامية

اليوم 5: التواصل مع المؤسسات الحكومية

- تخطيط اجتماعات العلاقات الحكومية — الأهداف والمطالب والمتابعة
- العمل مع الجهات التنظيمية على مسودات القواعد — الحوار الفني
- اللجان التشريعية وجلسات الاستماع — إعداد الإفادات
- المجالس الاستشارية وحوارات القطاعين العام والخاص — مقاعد على الطاولة
- سجلات العلاقات وقوائم الاتصال — شفافية التواصل

اليوم 6: حملات الشؤون العامة

- أهداف الحملة المرتبطة بنتائج السياسات — تعريف النجاح
- صياغة الرسائل للجمهور — القيم والمنافع
- العلاقات الإعلامية في قضايا السياسات — مقالات الرأي والإحاطات
- أدوات المناصرة الرقمية — العرائض والمحتوى والمجتمعات الإلكترونية
- تأييد الأطراف الثالثة — الخبراء والعملاء وقادة المجتمع

اليوم 7: إدارة القضايا ومخاطر السياسات

- استشراف أفق السياسات — إنذار مبكر بالقواعد الناشئة
- مصفوفة ترتيب أولويات القضايا — الاحتمال وأثر الأعمال
- تخطيط السيناريوهات للتغيير التنظيمي — إعداد الاستجابات
- اتصال الأزمات في خلافات السياسات — مواقف سريعة
- تقارير مخاطر السياسات للتنفيذيين — لوحات موجزة

اليوم 8: الأخلاقيات والشفافية والنزاهة

- المعايير الأخلاقية للمناصرة — الصدق والدقة والإفصاح
- تضارب المصالح ومخاوف الباب الدوار — إدارة الانطباعات
- الضيافة والهدايا للمسؤولين — قواعد داخلية واضحة
- سجلات الشفافية وممارسات الإفصاح — بناء ثقة الجمهور
- رقابة مجلس الإدارة على التواصل السياسي — السياسات والتقارير

اليوم 9: قياس التواصل بشأن السياسات

- أهداف التواصل والنتائج الرئيسية — متابعة تقدم ملفات السياسات
- إسناد التأثير — التمييز بين المساهمة والمصادفة
- توزيع الموارد على ملفات السياسات — ترتيب أولوية الجهد
- المواءمة الداخلية مع وحدات الأعمال — صوت مؤسسي واحد
- وضع أجندة السياسات السنوية — اختيار ملفات الدورة المقبلة

اليوم 10: ممارسة استراتيجية التواصل بشأن السياسات

- تطبيق تحليل الأثر التنظيمي على لائحة حالة — قاعدة الأدلة
- بناء خريطة أصحاب المصلحة ومراكز القوة — ملف سياسة الحالة
- صياغة ورقة الموقف والرد على المشاورة — الحجج المحورية
- مساءلة الأقران حول خيارات الحملة والأخلاقيات — اختبار المصداقية
- استكمال استراتيجية التواصل بشأن السياسات — الأهداف والقنوات والمقاييس

تطبيق السياسات العامة والعلاقات الحكومية بعد الدورة

- إجراء استشراف للوائح القادمة المؤثرة في المؤسسة وترتيبها بمصفوفة أولويات القضايا لعرضها على اللجنة التنفيذية
- إعداد رد على مشاورة أو ورقة موقف في ملف سياسة قائم باتباع خطوات تحليل الأثر التنظيمي التي جرى تطبيقها في الدورة

أسئلة حول السياسات العامة والعلاقات الحكومية

ما السياسات العامة والعلاقات الحكومية ولماذا تهم الآن؟

السياسات العامة والعلاقات الحكومية هي ممارسة تحليل قضايا السياسات والتواصل مع المؤسسات الحكومية لتمثيل مصالح المنظمة. وتهم الآن لأن التنظيمات تتغير بسرعة، والمشاورات الرسمية تكافئ من يقدم أدلة في وقتها.

من يستفيد أكثر من دورة السياسات العامة والعلاقات الحكومية؟

يستفيد أكثر مديرو الشؤون العامة ومستشارو السياسات وقادة العلاقات الحكومية. ويستفيد كذلك موظفو الاتحادات المهنية وقادة الاتصال حين ينسقون المواقف أو يكتبون المذكرات أو يديرون حملات في قضايا السياسات.

كيف تختلف دورة السياسات العامة والعلاقات الحكومية عن دورة مهارات التنسيق الحكومي؟

تركز على استراتيجية السياسات وتحليلها لا على مهام التنسيق اليومية. فأنت تعمل على دورة السياسات وتحليل الأثر وأوراق المواقف والحملات، بينما تغطي دورة التنسيق التراخيص وترتيبات الاجتماعات والمتابعة الروتينية مع المسؤولين.

ماذا تعود به من دورة السياسات العامة والعلاقات الحكومية؟

تعود باستراتيجية تواصل لملف سياسة واحد. وتحدد الأهداف وترسم خريطة أصحاب المصلحة ومراكز القوة وتوضح الأدلة وأوراق المواقف وتخطط الحملات وتضع مقاييس تتابعها قيادتك.

السياسات العامة والعلاقات الحكومية: الطريق إلى الأمام

توجه استراتيجية التواصل بشأن السياسات أولا اختيار الملفات التي تمنحها المؤسسة الأولوية وتوقيت التواصل مع كل صانع قرار. ويملكها قادة العلاقات الحكومية، وينفذها مستشارو السياسات وفرق الاتصال، ويراجع التنفيذيون تقدمها. وبعد أول دورة مشاورات تستحق خريطة أصحاب المصلحة ومراكز القوة نظرة جديدة، لأن مسارات القرار تتغير غالبا مع تقدم المقترحات.